الأمم المتحدة

A/60/232

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الستين

منح مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص مركز المراقب

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة بأن تطلب، وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند بعنوان ''منح مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص مركز المراقب'' في جدول أعمال الدورة الستين.

وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، مرفق طيه مذكرة إيضاحية (المرفق الأول) دعما للطلب المذكور أعلاه، ومشروع قرار (المرفق الثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) فرانك **ماجور**
السفير
الممثل الدائم

181005 181005 05-55451 (A)
0555451

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة

مذكرة إيضاحية

إن مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص منظمة حكومية دولية مقرها في لاهاي، وهو يضم حاليا خمسا وستين دولة عضو. وهناك ستون دولة أخرى، ليست أعضاء في المنظمة، هي أطراف في اتفاقية أو أكثر من اتفاقيات لاهاي. ويعود تاريخ تأسيس المؤتمر إلى عام ١٨٩٣؛ وقد أصبح منظمة حكومية دولية في عام ١٩٥٥. ويعقد اجتماعاته عادة في قصر السلام في لاهاي، هولندا.

وضع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص منذ عام ١٩٥١، ستا وثلاثين معاهدة (اتفاقية) متعددة الأطراف في العديد من مجالات القانون الدولي الخاص. ويشمل عمل المؤتمر مجالا واسعا للغاية يمكن تقسيمه للتيسير إلى ثلاثة عناوين عريضة:

(أ) التعاون والمنازعات في إطار القانون الدولي؛

(ب) الحماية الدولية للأطفال والأسر والعلاقات (الممتلكات) الأسرية والضعفاء من الكبار؛

(ج) القانون التجاري والمالي الدولي.

واعتمد المؤتمر، في كل مجال من هذه المجالات، عددا من المعاهدات المتعددة الأطراف مع تقديم ما يتصل بها من المساعدة والرصد والدعم؛ والواقع أن ''توفير الخدمات'' لهذه الاتفاقيات أصبح يشكل اليوم جزءا رئيسيا من نشاط المؤتمر. وفي كل مجال من هذه المجالات، توجد علاقات تعاون مع الأمم المتحدة أو إمكانيات لمزيد من التعاون معها.

وقد نشأ تعاون وثيق بين لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. ويشارك رؤساء الهيئات الثلاثة شخصيا في اجتماعات تنسيقية عُقد اثنان منها حتى الآن وكانت مثمرة للغاية. ولدى المؤتمر نية أكيدة لعقد هذه الاجتماعات على الأقل مرة في السنة. وتقدم أمانة المؤتمر المساعدة إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي الخاص فيما تضطلع به اللجنة من مشاريع مختلفة (بما في ذلك العمل الجاري بشأن الدليل التشريعي المتعلق بالمعاملات المأمونة).

وفيما يتعلق بالتعاون والنزاعات في المجال القانوني، هناك تعاون مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وهناك إمكانيات كبرى لتوسيع نطاق هذا التعاون. وتشكل

اتفاقيات لاهاي بشأن إلغاء التصديق، وخدمة الوثائق في الخارج، وأخذ الأدلة في الخارج، والوصول إلى العدالة صكوكا أساسية للتعاون القانوني في سياق تزايد العولمة. ومن شأنها أن تسهل كثيرا الاتصالات القانونية عبر الحدود الوطنية في مجال العلاقات الخاصة والمعاملات التجارية في جميع الأمم التي لها هيكل حكومي فاعل.

وفيما يتعلق بالأطفال والأسر، يعمل المؤتمر مع مجموعة من الهيئات منها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (لا سيما لجنة حقوق الطفل) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينصب التركيز هنا بشكل خاص على اتفاقيات لاهاي بشأن الاختطاف الدولي للأطفال، وبشأن تبني الأطفال وحمايتهم. علاوة على ذلك، يعمل المكتب الدائم للمؤتمر بوصفه الأمانة التي تقدم الخدمات لاتفاقية الأمم المتحدة لتحصيل النفقة في الخارج لعام ١٩٥٦، ويعكف حاليا على وضع اتفاقية جديدة بشأن التحصيل الدولي لنفقة الأطفال وغيرها من أشكال إعالة الأسرة من شأنها أن تؤسس نظاما حديثا متكاملا للتعاون الدولي في قضايا نفقة الطفل والأسرة (إضافة إلى أهميتها في سياق ''الاستثمار في التنمية''). وفيما يتعلق بهذا المجال برمته، بما في ذلك أيضا اتفاقيات الاعتراف بالطلاق والزواج والمواريث، هناك إمكانيات لمزيد من التعاون المنهجي والمبرمج بين الأمم المتحدة والمؤتمر. ونظرا لأن مختلف اتفاقيات لاهاي لا تهدف إلى توحيد القانون الموضوعي، فهي تشكل في الواقع جسورا تربط بين الانقسامات الثقافية والإيديولوجية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود الناجحة التي يبذلها المؤتمر من خلال المؤتمرات المختلفة للجمع بين قضاة ومسؤولين من بعض بلدان ذات نظم قانونية دينية وأخرى ذات نظم علمانية.

وفي مجال القانون التجاري والمالي، عمل المؤتمر في الماضي مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بشأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والقانون الساري على اتفاقات منح التراخيص وعلى الدراية الفنية) ومع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (المبيعات الدولية والسندات القابلة للتداول). ونظرا لأسباب منها تكثيف التعاون الثلاثي الأطراف مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، شهدت الفترة الأخيرة إبرام عقود واعدة مع البنك الدولي بشأن دعم آخر اتفاقياتنا المتعلقة بالقانون الساري على بعض الحقوق المتصلة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط.

وبالنظر إلى الطريقة التي تطور بها عمل المؤتمر، واحتياجات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومواطنيها في الوقت الحاضر وفي المستقبل، فإن هناك ما يدعو إلى التفكير سويا في السبل الكفيلة بجعل التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص يستجيب

بشكل أفضل لاحتياجات مواطني عالمنا. ويقترح مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص وفقا للاتفاق العام المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ بين الأمم المتحدة والمؤتمر، أن يمنح المؤتمر مركز المراقب في الجمعية العامة، وذلك بغرض تحقيق مزيد من التكامل وتوسيع الإمكانيات لإقامة أشكال من التعاون تتسم بطابع منهجي وبرنامجي أشمل.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة

مشروع قرار

منح مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص مركز المراقب

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص،

١ - **تقرر** أن تدعو مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وفي عملها كمراقب؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.